

بوعزغي يشدد على ضرورة وقف التبعية للإستيراد

توحيد الجهود في مخطط وطني لإنتاج بذور البطاطا

استعرض وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد عبد القادر بوعزغي أمس، المخطط الوطني لإنتاج بذور البطاطا، المعول عليه للتقليص التدريجي من استيراد هذا المنتج المصنف ضمن المنتجات الإستراتيجية التي تسمح بربح معركة الأمن الغذائي.

نوال ح

المهتمين بالصناعات الغذائية يطالبون بأصناف جديدة من البطاطا قابلة للتحويل والتصدير، مع العلم أن ولاية عين الدفلى تعرف اليوم زراعة أنواع محلية من البطاطا أثبت نوعيتها الجيدة لدى المستهلك والصناعيين.

في ختام اللقاء، دعا بوعزغي كل الفاعلين للاندماج في المخطط الوطني لإنتاج البذور، من خلال اقتراح الحلول والرفع من طاقات التخزين لضمان تعزيز الإنتاج الوطني وضمان الاستقلالية والنوعية الجيدة للمنتج، علما أن وزارة الفلاحة تحصى موسمين في السنة لجني المحصول، ما جعل طلبات الفلاحين على البذور ترتفع إلى 110 ألف طن سنويا.

للتذكير، سجلت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري خلال الموسم الفلاحي السابق انخفاضا بنسبة 45 بالمائة في واردات بذور البطاطا من الصنف «أ»، وهو ما يعادل 15 مليون دولار، متوقعة بذلك توقيف كل عمليات استيراد هذا الصنف قبل نهاية 2019.



ما يجعل نوعية المنتج متدنية، في الوقت الذي تقترح فيه معاهد البحث أنواع محسنة من البذور تتماشى والمتغيرات المناخية التي تعرفها الجزائر. وإذ ذكر في هذا الإطار بأن إنتاج البطاطا تحول إلى المزارع الصحراوية ما يتطلب اقتراح البذور تتأقلم مع المناخ، أشار الوزير إلى أن الصناعيين

الهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة، على غرار «أونيلاف» والمزارع النموذجية، بالإضافة إلى معاهد البحث العلمي، لمرافقة الفلاحين في عملية زراعة عدة أصناف من بذور البطاطا وتلبية طلبات المهنيين، مشيرا إلى أن التقارير الميدانية تنطرق إلى استيراد أنواع رديئة من البذور

وأكد الوزير خلال اجتماعه بكل الناشطين في فرع إنتاج بذور البطاطا من فلاحين خواص، المزارع النموذجية ومصالح الديوان الوطني للخضر واللحوم «أونيلاف»، بالإضافة إلى الفيدرالية الوطنية لمنتجي البطاطا، على أهمية مادة البطاطا والمكانة التي تحظى بها في الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أن الوزارة تفكر اليوم في تأمين المنتج الوطني الذي ارتفع إلى 4,5 مليون طن سنويا، وذلك من خلال اعتماد مخطط وطني لإنتاج البذور محليا، وهو ما سيساهم في تحقيق السيادة الوطنية وفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي يحرص في كل لقاءاته مع الحكومة على ضرورة توفير المواد الزراعية من نوعية جيدة، مع استغلال كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية لتقليص فاتورة الاستيراد. كما حرص الوزير - حسب بيان للوزارة - على ضرورة إشراك جميع الجهات الفاعلة في هذا الفرع من مهنيين وصناعيين لتنفيذ هذا البرنامج، مع مساهمة

أكدت أن الأسعار لم تتغير مقارنة بالموسم الماضي وزارة الفلاحة توفر نصف احتياجات الفلاحين من الأسمدة بنقاط البيع

■ بلعدي: "3 ملايين قنطار من البذور المعالجة جاهزة لموسم الحرث والبذر العالي"

كشف المدير العام للديوان الوطني المهني للحبوب محمد بلعدي، عن ما يقارب 3 ملايين قنطار من البذور المعالجة جاهزة لموسم الحرث والبذر العالي، داعيا الفلاحين للتوجه لاقتنائها من التعاونيات حتى يتم القضاء على الأمراض التي تصيب النباتات.



■ سارة ن

■ قال محمد بلعدي، أمس على أمواج الإذاعة الوطنية، إن محطات منتشرة عبر الوطن ومنها في الجنوب لمراقبة المستثمرين الجدد الذين يحتاجون إلى كميات كبيرة من البذور، ناصحا الفلاحين بأن يزرعوا الشعير لأنه مقاوم للجفاف، كما يجب عليهم تحضير تربتهم لموسم الحرث والبذر حتى تنمو النبتة بشكل طبيعي.

وأفاد بلعدي أن أسعار البذور لم تشهد ارتفاعا، سواء فيما يخص القمح الصلب حسب أصنافه أو القمح اللين وكذا الشعير، مشيرا إلى أن الأسمدة متوفرة بنسبة 50 بالمائة بنقاط البيع بمقدار 600 ألف قنطار وبنفس الأسعار السابقة.

وأكد المتحدث ذاته أن برنامج الديوان الوطني المهني للحبوب يمكن الفلاحين من قروض موجهة للاستثمار الفلاحي وقد شهد إقبالا كبيرا من طرف الفلاحين، حيث بفضلته تمت السنة الماضية تغطية 50 هكتارا والبرنامج مستمر للسنوات المقبلة.

وبخصوص استيراد مختلف أنواع الحبوب أوضح بلعدي أن الديوان لا يستورد كل الكميات الموجودة في السوق، بل هناك بعض الخواص الذين يقومون بالعملية أيضا، والحصصة الكبيرة تكون من طرف الديوان الوطني المهني للحبوب، قائلا إنه مقارنة مع السنة الماضية يوجد ارتفاع في الاستيراد بنسبة 1 بالمائة.

كما تطرق المدير العام للديوان الوطني المهني للحبوب محمد بلعدي إلى أسعار القمح الصلب

عالميا وإلى التسميد والمكننة، وكذا إلى كميات الخبز المبذرة من طرف المواطنين.

اقتصاد 40 مليون أورو من فاتورة الاستيراد

وفي ما يتعلق بإنتاج العدس تشير أرقام الوزارة الوصية إلى تسجيل نتائج "باهرة" في 2017، حيث تم إنتاج 223.8 ألف قنطار (مقابل 96.376 قنطارا سنة 2016)، في هذا الصدد قال وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزقي أول أمس، إن هذا الحجم المعتبر من الإنتاج "سمح للدولة باقتصاد 40 مليون أورو من فاتورة الاستيراد". وقد بلغت المساحة المخصصة لزراعة البقوليات 107.415 هكتارا مقابل 81.777 هكتار خلال الموسم الماضي، أي بارتفاع بنسبة 30 بالمائة.

وفي ما يخص حملة الحرث والبذر التي انطلقت في الفاتح أكتوبر الجاري، أكد الوزير أنه تم اتخاذ جميع التدابير لضمان سيرها في أحسن الظروف من خلال تعبئة كل الوسائل البشرية والمادية اللازمة، مشيرا إلى أن "كل المناطق مستعدة لانطلاق فيها".

وأوضح في هذا الصدد أنه تم تعزيز الشباك الموحد وتوفير البذور بكمية أكبر مما كانت عليه في السابق، إلى جانب تسخير 22 محطة لمعالجة البذور ووضعها تحت تصرف الفلاح. كما أكد على أنه تم توفير الأسمدة بالكمية المطلوبة، مشيرا إلى تعزيز هذه العملية بعد رفع جميع العراقيل المرتبطة بتوزيع واستيراد هذا المنتج الاستراتيجي.

ومن جهة أخرى تم التركيز على التأطير التقني من خلال تسخير 400

مهندس لتأطير عمليات الحرث والبذر على مستوى التعاونيات الفلاحية. كما تحدث الوزير عن رؤية جديدة في تفعيل عقود النجاعة في القطاع، من خلال إعداد خطة طريق بكل تعاونية وتسطير الأهداف على الصعيد المحلي ومعرفة معطيات كل منطقة.

ومن جهته أكد بلعدي أن مصالحه تعمل على تقليص فاتورة الاستيراد، مشيرا إلى تسجيل استقرار في إنتاج القمح الصلب منذ 2011، ما سمح بتقليص فاتورة الاستيراد لهذه المادة إلى 50 بالمائة، مشيرا إلى أنه يتم استيراد قرابة 1 مليار دولار من القمح الصلب في حين يغطي الإنتاج المحلي أكثر من 50 ٪ من حاجيات السوق، كما تفوق فاتورة استيراد القمح اللين 1 مليار دولار كذلك، موضحا أنه "يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح الصلب والبقوليات الجافة خاصة منها العدس والحمص"، قائلا "تقليص فاتورة استيراد هذه المنتجات في متناولنا". وفيما يخص الإمكانات اللوجيستكية المسخرة، قال ذات المسؤول إن القطاع تدعم بـ 1500 آلة حصاد جديدة ما من شأنه أن يقلص من ظاهرة ضياع المحصول التي كانت تقدر في الماضي بـ 2 مليون قنطار من المحصول بسبب نقص الإمكانات.

وبشأن صوامع التخزين قال إنه تم تسليم 10 صوامع معدنية، والتي سيتم تركيبها من طرف شركة مختلطة إيطالية و"باتيميتال"، على أن يتم تسليم صومعتين مصنوعتين من الخرسانة في 2018.

رقم قياسي يقلص فاتورة الاستيراد لهذه السنة إنتاج 223ر8 ألف قنطار من العدس والحكومة تقتصد 40 مليون أورو

سجل إنتاج العدس رقما قياسيا هذه السنة، حيث قدر إنتاجه بـ 223ر8 ألف قنطار مقابل 96.376 قنطارا سنة 2016، مما سمح للدولة باقتصاد 40 مليون أورو من فاتورة الاستيراد.

■ ياسمين بوعلي

وللإشارة فإن أسعار الحبوب قد سجلت ارتفاعا بـ 25 % السنة الماضية، نتيجة ارتفاع سعر الدولار، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات الاستيراد في معظم أصناف البقوليات المستوردة، حيث إن سعر طن العدس الأصفر ارتفع بـ 3.6 آلاف جنيه ليصل إلى 18 ألف جنيه مقابل 14.4 ألف جنيه الشهر الماضي، كما ارتفع العدس بجبة إلى 16 ألف جنيه مقابل نحو 13 ألف جنيه الشهر الماضي، كما أن سعر طن الفول المستورد ارتفع بـ 1000 جنيه ليبلغ 5.5 ألف جنيه مقابل 4.5 ألف الشهر الماضي، بينما ارتفع سعر الفول المدشوش إلى 6 آلاف جنيه للطن مقابل 5 آلاف جنيه، وسجل الفول المدشوش الأسترالي سعر 7.4 جنيه مقابل 6 آلاف جنيه.

أنه تم اتخاذ جميع التدابير لضمان سيرها في أحسن الظروف، من خلال تعبئة كل الوسائل البشرية والمادية اللازمة، مشيرا إلى أن «كل المناطق مستعدة للشروع فيها»، وأوضح في هذا الصدد أنه تم تعزيز الشباك الموحد وتوفير البذور بكمية أكبر مما كانت عليه في السابق، إلى جانب تسخير 22 محطة لمعالجة البذور ووضعها تحت تصرف الفلاح، كما أكد توفير الأسمدة بالكمية المطلوبة، مشيرا إلى تعزيز هذه العملية بعد رفع جميع العراقيل المرتبطة بتوزيع واستيراد هذا المنتج الاستراتيجي، من جهة أخرى، تم التركيز على التأطير التقني، من خلال تسخير 400 مهندس لتأطير عمليات الحرق والبذر على مستوى التعاونيات الفلاحية.

صرح وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزقي خلال تقييمه لموسم الحصاد والدرس للموسم 2016-2017 أن المساحة المخصصة لزراعة البقوليات تقدر بـ 107.415 هكتار مقابل 81.777 هكتارا خلال الموسم الماضي، أي بارتفاع بنسبة 30 بالمائة، وبخصوص إنتاج العدس، أكد الوزير أن إنتاجه حقق نتائج مبهره خلال هذه السنة، حيث قدر إنتاجه بـ 223ر8 ألف قنطار مقابل 96.376 قنطارا سنة 2016، مما سمح للدولة باقتصاد 40 مليون أورو من فاتورة الاستيراد. وفيما يخص عملية الحرق والبذر التي انطلقت في 1 أكتوبر، أكد الوزير

فيما تراهف الحكومة على رفع الإنتاج الفلاحي المحلي فاتورة استيراد القمح والفرينة تبلغ 1,6 مليار دولار

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزقي، خلال لقاء خصص لتقييم حملة الحصاد والدرس، ضرورة رفع الرهان بتطوير الإنتاج الفلاحي المحلي وخفض فاتورة الاستيراد.

■ ياسمين ب.

الفرينة تجاوزت مليار دولار، بينما انخفضت فاتورة استيراد القمح الصلب بنحو 50 بالمائة لتناهز 500 مليون إلى 600 مليون دولار حاليا، مقابل ما يزيد عن مليار دولار في السنوات الماضية على حد تعبيره.

المدير العام لديوان الحبوب محمد بن عبيدي عن تسجيل استقرار في إنتاج القمح الصلب بنحو 35 مليون قنطار، على عكس مادة الفرينة التي تبقى فاتورة استيرادها كبيرة جدا. وأشار إلى أن فاتورة استيراد

انخفضت فاتورة استيراد القمح الصلب بنسبة 50 بالمائة، وتجاوزت تغطية السوق الوطنية 50 بالمائة، في هذا السياق، كشف

من مجمل 125 ألف هكتار صالحة للزراعة بولاية قسنطينة توقع زراعة 80 ألف هكتار من البقوليات خلال هذا الموسم

تهدف مديرية المصالح الفلاحية بولاية قسنطينة إلى الحفاظ على مستوى 80 ألف هكتار من الأراضي المزروعة خلال الموسم الفلاحي الجديد، وهو الرقم الذي كانت قد وصلت إليه الولاية لأول مرة خلال الموسم الفلاحي 2016 - 2017 بعدما ارتفعت المساحة المزروعة مقارنة بالموسم الذي سبقه بـ 10 آلاف هكتار، حيث بلغت في الموسم الفلاحي 2015 - 2016 قرابة 70 ألف هكتار من مجموع 125 هكتار صالحة للزراعة بعموم الولاية، مع تحديد هدف العمل على زيادتها في المواسم المقبلة للوصول إلى استغلال كل المساحات الصالحة للزراعة بالولاية وتقليص الأراضي البور.

■ كريم ك

استيراد الحليب، المرتبط -كما قال مسؤول القطاع الفلاحي بقسنطينة- بزراعة البقوليات العلفية، حيث شدد في هذا الإطار على أن الاستثمارات في مجال زراعة الأشجار المثمرة أمر مشجع وتدعمه الوزارة الوصية بشرط أن لا تكون هذه الاستثمارات على حساب المساحات المخصصة لزراعة البقوليات التي تشتهر بها ولاية قسنطينة وحققت قبل موسمين محصولا قارب مليوني قنطار، وهو أكبر رقم تسجله الولاية منذ الاستقلال، ونسعى للوصول إليه مجددا خاصة أن الموسم الماضي عرف تقلص الإنتاج بقرابة نصف مليون قنطار بسبب نقص التساقط، حيث ذكر مدير المصالح الفلاحية أن أزيد من 1000 ملف دعم قد تم الموافقة عليها وخصص لها غلاف مالي قدره مليار دينار، بهدف مساعدة الفلاحين على تجاوز كل الصعوبات.

أبرز مدير المصالح الفلاحية بقسنطينة ياسين غديري أن استيراتيجة المديرية على مستوى الولاية ترمي لبلوغ هدف استغلال كل المساحة المنوفرة الصالحة للزراعة، تطبيقا لتعليمات الوزارة الوصية بتقليص الأراضي البور واستغلال كل المساحات، حيث أضحي كل الناشطين في القطاع وحتى الفلاحون الخواص ملزمين بزراعة أراضيهم وتوسيع نشاطهم، لزراعة البقوليات الشتوية بما يضمن تقليص فاتورة الاستيراد، قصد الوصول تدريجيا -مثلا تخطط له الحكومة- لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال البقوليات، على غرار العدس والحمص والفاصولياء. وأضاف غديري أن تقليص فاتورة الاستيراد في مجال شعبة البقوليات يجب أن يكون مصاحبا كذلك لمساعي تقليص فاتورة

العملية تضاف إلى المحيطات السابقة قصد تشجيع القطاع الفلاحي

تخصيص 150 ألف هكتار إضافية للاستصلاح الزراعي

منها 9 محيطات جديدة في تيارت

تبقى الأهداف الاستراتيجية للسياسة المعتمدة من قبل الدولة عبر المخطط العملي المطبق في آفاق 2019، الذي يسعى إلى إرساء أسس الأمن الغذائي المستدام للبلاد، عن طريق تعويض المنتجات الفلاحية والغذائية المستوردة بالإنتاج الوطني وترقية تصدير هذه المنتجات في إطار تنويعه وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع.

هكتار قابلة للاستصلاح. للإشارة، أن السلطات الولائية ستعمل على تحديد ما يعادل 150.000 هكتار إضافية من الأراضي التي ستُخصّص للاستثمار الفلاحي عن طريق الاستصلاح، وقد تمت أولى خطوات فعلية باقتراح 9 محيطات جديدة بمساحة 78000 هكتار، حيث سيتم إسناد دراسة قابلية استصلاحها مستقبلا إلى مكتب الدراسات «BNEDER»، مما يستلزم تفعيل وتشجيع كل المتعاملين الاقتصاديين في القطاع لاسيما المهنيين، الذين لهم الدور الأساسي في تنظيم الشعب وتحسيس كل الفاعلين من أجل تحقيق طموحات القطاع الفلاحي، مع ضرورة بذل جهودات أكثر والمشاركة الفعالة في مرافقة كل برامج الدولة وتنمية كل الشعب، قصد تفادي الركود الحاصل اليوم.



المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23-02-2011، حيث أسندت دراسة القابلية للاستصلاح إلى مكتب الدراسات «BNEDER»، الذي أثبت النتائج الأولية لها، بأن ما يقارب 40.000

بإنشاء 9 محيطات للاستثمار الفلاحي عن طريق الاستصلاح بمساحة 72.300 هكتار، قصد تمكين المستثمرين الخواص من إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، وفقا لأحكام

ديار بن داود

وذلك من خلال تجنيد الفلاحين والمربين والمتعاملين الاقتصاديين ومتعاملي الزراعات الغذائية قصد إعطاء ديناميكية إلى تنمية القطاع، وهنا يُبرز الدور الفعال لولاية تيارت، المعروفة بطابعها الفلاحي الرعوي وقدراتها المميزة لاسيما في إنتاج الحبوب، باعتبارها تساهم بأكثر من 13% من المنتج الوطني من الحبوب بمختلف أصنافها، كما أنها نالت شرف الريادة الأولى في إنتاج البصل، فضلا على تنوع شعبها الإنتاجية من نباتية وحيوانية، مع تطوير شعب استراتيجية كإنتاج اللحوم البيضاء والحليب والخضروات بمختلف أصنافها، ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه القدرات، فقد تم فتح باب الاستثمار الخاص بالولاية، وهذا

تسهيلات لتفعيل زراعة الحبوب بالشلف

لتتفيذ هذه المشاريع الخاصة بالقطاع. ويهدف توفير الحبوب اللازمة والأسمدة الضرورية لعمليات الحرث والبذر، ناشد المنتجين الفلاحين بالتوجه لمصالح التعاونيات المختصة في البذور لتسجيل أسمائهم لإقتناء القمح الصلب واللين والأنواع الأخرى مع الأسمدة الضرورية المناسبة للحبوب والظرف المناخي، وهذا لتفادي الطوابير حسب قوله. كما أوضح ذات المتحدث أن مصالح الدولة وعدت بتقديم الدعم اللازم لهذا النوع الخاص من المنتجين الفلاحين بهدف إنعاش القطاع الفلاحي هذه السنة بالنظر إلى احتياجات هذه السنة، يقول ذات المتحدث.

الشلف: و- ي - أعرايبي

كشف إدارة قطاع الري بولاية الشلف عن تسهيلات جديدة لفائدة فلاحي المنطقة من خلال السماح لهم بحفر أبار إرتوازية لسقي منتوجاتهم بما فيها مساحات القمح الصلب واللين . العملية جاءت مع انطلاق موسم الحرث والبذر بطريقة محتشمة بسبب تأخر سقوط الأمطار الذي كان من المفروض أن يكون أواخر سبتمبر حسب المهنيين من المنتجين. ولتمكين هؤلاء من ممارسة نشاطهم الفلاحي وضمان عمليات السقي، أعطت مديرية الري الضوء الأخضر لهؤلاء لمباشرة عمليات حفر الأبار الإرتوازية، حسب ما أكدته رئيس جمعية الحبوب والبقول الجافة أحمد بن يوسف، الذي دعا هؤلاء للإتصال بالمديرية المعنية

200 فلاح مسجل بال صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لانعدام ثقافة التأمين في تيارت

فلاحو المناطق الجنوبية لا يُعبرون اهتماما إلى التأمين رغم تضرر محاصيلهم الزراعية

الخاصة بين صندوق الوطني للتعاون الفلاحي والاتحاد الوطني للفلاحين، والذي يمس العتاد الفلاحي، صرح مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في تيارت، أن هناك عدم تخفيض 50 من المائة على العتاد القديم فيما يخص التأمين، وهو ما يعاني منه بعض الفلاحين، حيث أن التأمين يمس العتاد الجديد بالنظر إلى التخفيض 50 من المائة التي لها قيمة مالية معتبرة مقارنة بالعتاد القديم، وفي وقت يبقى الفلاح مطالب بالتأمين من أجل ضمان أية خسائر قد تحدث له، خاصة وأن هناك ظاهرة الحصاد المبكر لبعض الفلاحين في بعض المناطق، التي تعكف على حصاد محصولهم مبكرا. **ديار بن داود**

في تيارت لا يتعدى 200 فلاح مقارنة بالحملاط التحسيسية التي تقوم بها ذات المصالح، وعلى نطاق واسع وببرنامج منظم يعمل على توصيل هذه الثقافة إلى الفلاحين الذين يبقون بحاجة ماسة إلى متابعتهم ميدانية، خصوصا وأنهم بحاجة إلى التأمين من أجل ضمان استمرارهم وتعويض خسائرهم التي تسجل بسبب الظروف الطبيعية في غالب الأحيان، غير أن عدم تسجيل الفلاحين بالتأمين، رغم فتح ذات المصالح لمبادرات خاصة كالأيام التحسيسية والحملاط المستمرة، إلا أن نسبة التأمين تبقى قليلة ومنعدمة خاصة في المناطق الجنوبية، التي سجلت نقصا كبيرا في هذا المجال. من جانب آخر، وفي إطار الاتفاقية

تعرضت معظم المناطق الفلاحية في ولاية تيارت إلى الجفاف، مما أثر سلبا على المنتوج الفلاحي لشعبة الشعير، وترك الكثير منهم في بحث عن بذور هذه المادة مع هذا الموسم، من جهةها، تعاني تعاونيات الحبوب أزمة نقص الشعير، مما يستلزم القيام بجلبه من خارج الولاية، كمساعدة لتغطية العجز الحاصل. وفي هذا الخصوص، نتحدث عن قضية التأمين التي تبقى غائبة لدى الفلاحين، حيث كشف مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في تيارت، في تصريح خاص لـ «النهار»، عن غياب ثقافة التأمين لدى شريحة الفلاحين خصوصا في المناطق الجنوبية، التي تعرضت إلى الجفاف هذا الموسم، حيث أكد أن عدد المؤمنين لدى الصندوق

دعا الفلاحين بالتوجه لاقتنائها من التعاوانيات، بلعبي؛ ما يقارب 3 ملايين قنطار من البذور المعالجة جاهزة لموسم الحرث والبذر

نقاط البيع بمقدار 600 ألف قنطار وبنفس الأسعار السابقة. وأكد المتحدث ذاته، أن برنامج الديوان الوطني المهني للحبوب يمكن الفلاحين من قروض موجهة للاستثمار الفلاحي وقد شهد إقبالا كبيرا من طرف الفلاحين، حيث بفضلته تمت السنة الماضية تغطية 50 هكتارا والبرنامج مستمر للسنوات المقبلة.

وبخصوص استيراد مختلف أنواع الحبوب أوضح ضيف الأولى، أن الديوان لا يستورد كل الكميات الموجودة في السوق بل هناك بعض الخواص الذين يقومون بالعملية أيضا والحصة الكبيرة تكون من طرف للديوان الوطني المهني للحبوب، قائلا إنه مقارنة مع السنة الماضية يوجد ارتفاع في الاستيراد بنسبة 1 بالمائة.

كما تطرق المدير العام للديوان الوطني المهني للحبوب محمد بلعبي إلى أسعار القمح الصلب عالميا وإلى التسميد والمكننة وكذا إلى كميات الخبز المبذرة من طرف المواطنين. م.و

كشف المدير العام للديوان الوطني المهني للحبوب محمد بلعبي عن ما يقارب 3 ملايين قنطار من البذور المعالجة جاهزة لموسم الحرث والبذر الحالي، داعيا الفلاحين بالتوجه لاقتنائها من التعاوانيات حتى يتم القضاء على الأمراض التي تصيب النباتات.

وأضاف محمد بلعبي خلال استضافته أمس الأربعاء في برنامج «ضيف الصباح» بالقناة الإذاعية الأولى، أن محطات منتشرة عبر الوطن ومنها في الجنوب لمرافقة المستثمرين الجدد الذين يحتاجون إلى كميات كبيرة من البذور، ناصحا الفلاحين أن يزرعوا الشعير لأنه مقاوم للجفاف، كما يجب عليهم تحضير تربتهم لموسم الحرث والبذر حتى تنمو النبتة بشكل طبيعي. وأفاد بلعبي، أن أسعار البذور لم تشهد ارتفاعا، سواء فيما يخص القمح الصلب حسب أصنافه أو القمح اللين وكذا الشعير، مشيرا إلى أن الأسمدة متوفرة بنسبة 50 بالمائة على مستوى

على مساحة تحاول التوسع من سنة إلى أخرى

انطلاقة محتشمة لحملة الحرث والبذر بولاية بومرداس



انطلقت

بولاية بومرداس حملة
الحرث والبذر للسنة
الفلاحية الجديدة ولو بوتيرة
محتشمة بسبب تخوف الفلاحين
من تأخر سقوط الأمطار الأولية
لبداية فصل الخريف إيذانا ببداية
الموسم، حيث لم تتجاوز المساحة
المحرثة 1500 هكتار من أصل
حوالي 6 آلاف هكتار مبرمجة
لعملية الاستغلال هذه السنة
في شعبة الحبوب.

بومرداس: ز. كمال

الفلاحي في القنطار الواحد أو من حيث هامش الربح المادي مقارنة مع باقي الأنشطة الأخرى بالخصوص الفواكه، لكن وفي ظل الأزمة الاقتصادية وتحديات التحول نحو إيجاد بدائل أخرى خارج قطاع المحروقات، تحاول هذه الشعبة الاستراتيجية العودة مجددا كنشاط رئيسي في القطاع الفلاحي، ليس فقط بولاية بومرداس التي تحتل حيزا كبيرا من المساحة المخصصة للنشاط الفلاحي، إنما في باقي ولايات الوطن خاصة منها الداخلية والسهبية المعروفة بإنتاجها الوفير.

من 38 من المائة من المساحة الفلاحية الإجمالية الصالحة للزراعة. كما شكّلت الظروف الطبيعية والمناخية المتقلبة والصعبة في السنوات القليلة الماضية أيضا تحديا كبيرا أمام الفلاحين المختصين في هذا النشاط بسبب تذبذب تساقط الأمطار على طول السنة وقلة المياه، التي قد تساهم في الرفع من نسبة الإنتاج ومردودية الهكتار الواحد، خاصة في ظل غياب شبكات السقي التي وجهت بصفة كلية إلى شعبة الخضروات وجزء من حقول الكروم، الأمر الذي زاد من تراجع أهمية هذه الشعبة سواء من حيث المردود

ينتظر أن تتوسع المساحة المخصصة لزراعة الحبوب ومشتقاتها من قمح صلب ولين وكذا الشعير بولاية بومرداس، لتصل إلى حدود 6 آلاف هكتار حسب مصدر من مديرية المصالح الفلاحية بعدما كانت لا تتعدى 4 آلاف هكتار السنة الماضية في محاولة لتكثيف نشاط ومحصول هذه الشعبة الاستراتيجية التي تراجعت كثيرا بولاية بومرداس، فاسحة المجال لشعب موسمية أخرى غير مستدامة على غرار شعبة عنب المائدة التي تستحوذ على أكثر

ديوان الخضر يرجح إمكانية فتح
نقاط البيع لتسويقها بأسعار مقننة

100 ألف طن من البطاطا قريبا في الأسواق

« جني المحصول
الجديد للخضر شهر
نوفمبر المقبل

كشف رئيس الديوان
الوطني المهني للخضر،
فريد عبدوش، أن وزارة
الزراعة ستزود الأسواق
بكميات معتبرة من مادة
البطاطا تصل إلى 100 ألف
طن موجودة حاليا بغرف
التبريد، في الوقت الذي
تحدث عن إمكانية تكرار
تجربة تحديد نقاط بيع
لتسويقها بأسعار مقننة.

رشيدة دبوب

● أوضح المتحدث، في تصريحه
لـ"الخبر"، أن الأسعار الملتفة
للخضر عبر الأسواق سببها
النقص الواضح للخضر
المعروضة. فمثلا الفلفل
والطماطم وغيرها من الخضر
الموسمية انتهت فصل جنيها، ما
جعل الكميات المتبقية منها
تعرض بأسعار مرتفعة، أما باقي
الخضر فهي تخضع أيضا للعرض
والطلب. ونوه عبدوش إلى أنهم

ينتظرون جني محصول جديد
شهر نوفمبر المقبل، حيث
ستنافس بموجبه الأسواق قليلا.
ولم يخف المسؤول ذاته صعوبة
الوضع هذه السنة، حيث ذكر أن
الأسعار غير مرشحة للانخفاض
كثيرا، مضيفا في السياق ذاته "لا
يمكن أن نتظر تسويق الطماطم
بـ 30 دينارا". وربط المتحدث
ذلك بالتغيير الذي طرأ على عملية
إنتاج الخضر بسبب الأزمة التي
تعيشها البلاد، حيث أصبحت
تكاليف العملية تؤثر على الفلاحين

وتؤدي إلى عزوفهم عن عملية
البذر والزرع لدرجة وصلت فيها
التكاليف إلى 80 مليون لزرع نوع
من الخضر.
من جهة أخرى، ذكر رئيس
الديوان أنهم ينتظرون قرار وزير
الزراعة بالأمر بإخراج كميات
معتبرة من البطاطا موجودة حاليا
على مستوى غرف التبريد، وصلت
كمياتها إلى 100 ألف طن، ستساهم
كثيرا في انخفاض أسعار هذه
المادة التي يقبل عليها
المستهلكون أكثر من أنواع الخضر

الأخرى. وعن إمكانية إعادة
تجربة بيع البطاطا في نقاط بيع
خاصة للتصدي للمضاربين، قال
المتحدث إن هذه التجربة التي
أقدموا عليها قبل الصيف الماضي
كانت إيجابية ووجدت صدى من
قبل المواطنين، وساهمت كثيرا في
تراجع أسعار بيعها عبر الأسواق،
وإذا توفرت الظروف المناسبة
فحتما سيكررون هذه التجربة
لبيعها بأسعار مقننة وتكون في
إمكان المواطن البسيط، يضيف
المسؤول ذاته.

110 ألف طن قيمة الاحتياجات الوطنية من بذور البطاطا

إشراك جميع الجهات الفاعلة في هذا الفرع. وحث الوزير جميع الفاعلين في إنتاج بذور البطاطا على الاندماج في المخطط الوطني لإنتاج هذه البذور من أجل تعزيز الإنتاج الوطني من البذور وخاصة خفض الواردات تدريجيا، مشيرا إلى أنه لا يمكن البقاء تحت مظلة التبعية للواردات، لأن الجزائر تملك، حسب، الوسائل والإمكانات لإنتاج بذور البطاطا من أجل تلبية رشيده دبوب

النموذجية والهيئات التابعة للوزارة لعرض المخطط الوطني لإنتاج بذور البطاطا، الذي سيسمح بالتقليص التدريجي لاستيراد هذا المنتج من الخارج.

وفي إطار الحد من الواردات وترقية الإنتاج الوطني، شدد الوزير على أهمية مادة البطاطا والمكانة التي تحظى بها في الاقتصاد الوطني، كما ألح على ضرورة تأمين البرنامج من خلال وضع مخطط وطني لإنتاج البذور، مع ضرورة

● سجلت وزارة الفلاحة، خلال موسم 2016/2017، انخفاضا بنسبة 45 بالمائة في واردات بذور البطاطا من الصنف "أ"، قدره 15 مليون، فيما قدرت الاحتياجات الوطنية من بذور هذه الشعبة بـ 110 ألف طن.

عقد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، عبد القادر بوعزفي، اجتماعا بمقر الوزارة مع الفاعلين الناشطين في فرع إنتاج بذور البطاطا من مؤسسات الإنتاج والمزارع

سعر الكلغ من بذور الكوسة وصل إلى 15 مليونا

اتحادية أسواق الجملة للخضر والفواكه تحذر من أزمة

● الوصول إلى البذور بات صعبا في ظل استمرار الحكومة في منع الاستيراد

المستعملة في البيوت البلاستيكية صنعت الحدث هي الأخرى، كل ذلك سيدفع إلى التخلي عن المهنة لأنها لم تعد مربحة، وستنعكس هذه الظروف سلبا على تمويل الأسواق ومن ثمة على الحاجة اليومية للمواطن من الخضر والفواكه.

رشيده دبوب

أصحابها صعوبة في إخراجها بسبب الإجراءات المتبعة.

كل هذا أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار البذور، يضيف رئيس الاتحادية، فبذور الخضر في تزايد مستمر خلال الأشهر القليلة الأخيرة، وهنا استدلت المتحدث ببذور الكوسة التي تستورد من الخارج، فبعد أن كان الكيلوغرام الواحد بـ 10 آلاف دينار ارتفع إلى 50 ألف دينار منذ حوالي شهر، ليصل اليوم إلى 15 مليون سنتيم، وهنا تساءل عاشور: من يمكنه شراؤها بهذا السعر مع العلم، حسب، أنها مرشحة لارتفاع أكبر.

كل هذا يضاف له الارتفاع الواسع للمواد المرافقة لعمليات البذر كالأسمدة والمبيدات التي ارتفع سعر القارورة الواحدة منها إلى الضعف، وحتى المواد

الوضع دون أدنى مراقبة، وحتى التجار لم يعد يهمهم سوى اقتناء السلع من أجل عرضها في ظل نقص مموني الأسواق، دون الاهتمام بإيداع شكاوى عن التجاوزات المسجلة في ظل أدنى مراقبة من الوزارات المعنية.

وتوقع عاشور أن تصبح أسواق الجملة في وقت قريب خاوية على عروشها ولا تجد من يعرض فيها منتوجا واحدا، وربط ذلك بالتضييق المسجل على الفلاحين في زرع محصول جديد للموسم المقبل، كون البذور المستعملة في العملية أصبح الوصول إليها ضربا من الخيال، فالحكومة تواصل منعها للاستيراد، وحتى قائمة السلع المعنية بذلك هناك مصادر تؤكد لهم أنه لن يفرج عنها قبل جانفي المقبل، فيما تتواجد كميات مهمة عبر الموانئ، يواجه

● كشفت الاتحادية الوطنية لأسواق الخضر والفواكه عن واقع "مخيف" حول أزمة ارتفاع أسعار الخضر، حيث توقعت استمرارها بالنظر إلى الارتفاع غير المسبوق والمستمر لأسعار البذور، بعد أن تجاوز سعر الكيلوغرام الواحد من بذور الكوسة 15 مليون سنتيم.

فحسب تصريحات رئيس اتحادية أسواق الجملة للخضر والفواكه، مصطفى عاشور، لـ "الخبر"، فإن الوضع عبر الأسواق لم يعد يطاق، وكل المؤشرات فيه توحى بانفجار وشيك. وهي التجذيرات نفسها التي سبق وتحدثت عنها الاتحادية في اللقاء الذي جمعها مطلع الأسبوع الجاري مع وزير التجارة، حيث يصنع الوسطاء الحدث هذا الموسم باستغلالهم الوضع الراهن وتسببهم في تفاقم

● أوضحت وزارة التربية الوطنية أن المقال المنشور في العدد رقم 8644، الم 1 سبتمبر 2017، والذي تطرق إلى تقاصير والمؤرخ يوم 21 سبتمبر 2017، حملت قد احتوى المنشور، كون الفصل بين مادتي كان ساري المفعول. وبخصوص حصة 15 تم تخصيص حصص للمعالجة البيد العربية والرياضيات بدءا من السنة 1 الفرنسية بدءا من السنة الثالثة من 3 حصة أسبوعية لكل مادة (45 د).

فيما تطمح إلى ترقية إنتاج الحليب وشعب فلاحية أخرى

عين الدفلى تساهم في ضبط سوق البطاطا بـ 30 %

تمكنت ولاية عين الدفلى من تحقيق نتائج إيجابية في الإنتاج الفلاحي خلال الأشهر المنقضية من السنة الجارية، غير أن الجهود مازالت بعيدة عن الطموحات في بعض الشعب الفلاحية، على غرار الإنتاج الحيواني، كالحليب واللحوم بنوعيهما، بينما يرى العديد من المتتبعين ضرورة بلوغ أهداف أكبر في ظل القدرات الطبيعية المتوفرة، من أراض خصبة وسدود وخبرة متوارثة وتقاليد الإنتاج، فضلا عن الدعم الفلاحي الذي يبقى العامل الأساسي لرفع الإنتاج.

م.م. حدوش

قنطار من الفواكه و154 ألف قنطار من منتوج الزيتون، تم جنيها من مساحة 9 آلاف هكتار فقط، وهي المساحة التي مازالت بعيدة جدا عن الأهداف المرجوة، بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها ولاية عين الدفلى، التي يبدو أن كل الجهود لم تصل إلى تحقيق نمو في مجال الإنتاج الحيواني، مما يتطلب من الجميع البحث عن آليات أخرى لإنعاش نشاط تربية الحيوانات، في ظل بروز بعض النماذج الناجحة، إلا أنها تبقى قليلة ويجب تعميم تجربتها عبر مختلف مناطق الولاية. وفي هذا المجال، بلغ إنتاج الحليب 60 مليون لتر فقط، بينما تتوفر الولاية على وحدتين لإنتاج حليب الأكياس والمشتقات مازالتا تعولان على المادة الأولية المستوردة بشكل كبير. في حين بلغ إنتاج اللحوم الحمراء 70 ألف قنطار، وهو ما يفسر تقادم ارتفاع أسعارها في الأسواق، في حين كان من المنطقي تشجيع سكان المناطق الجبلية على تربية رؤوس الماعز لدعم المنتج وتشجيع الاستثمار الفلاحي في هذا التخصص، من خلال دعم الفلاحين والمربين وكذا تخصص إنتاج اللحوم البيضاء، التي لم تتعد قدراتها 184 ألف قنطار، وهو ما يحتم على التجار التنقل اليومي إلى ولايات أخرى لجلب كميات إضافية، بغية تلبية حاجيات السوق المحلية.

بينما بلغ إنتاج البيض 120 مليون وحدة في ظل الجهود التي تشجع كثيرا على دعم هذا الجانب، لتبقى الطموحات حاضرة للمزيد من رفع الإنتاج بهدف إرضاء المستهلكين البسطاء الذين يلجأون إلى استهلاك المادة، كتعويض عن اللحوم التي تبقى أسعارها مكلفة لغالبية العائلات، وإذا كانت هذه الأرقام مشجعة نوعا ما، فإن المزيد من التحركات وجب القيام بها من قبل الجميع لبلوغ نتائج أحسن في الشعبتين الأخيرتين.



الواحد، وتشكل هذه المنتوجات نسبة 76 من المائة من المنتج الفلاحي العام للولاية، لتأتي بعدها شعبة المحاصيل الكبرى بنسبة 15 من المائة، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى أن ولاية عين الدفلى أنتجت مليونين و627 قنطارا خلال حملة الحصاد والدرس في الموسم الفلاحي الأخير، على مساحة تجاوزت 98 ألف هكتار، إضافة إلى تحقيق حوالي مليون و500 ألف قنطار من الحبوب على مساحة قاربت 74 ألف هكتار.

وإذا كانت هذه النتائج مشجعة وتنطق بجهود يبذلها كل المتعاملون في القطاع الفلاحي، مما يتطلب المحافظة عليها وتشجيعها من خلال المزيد من الدعم المعنوي والمادي لعمال الأرض، فإن شعبة الأشجار المثمرة مازالت ضعيفة للغاية، رغم توفر الولاية على آلاف الهكتارات من الأراضي الغاية والأراضي الواقعة في مناطق يتطلب استغلالها من قبل الخواص، بغرس مختلف الأشجار، لأن الولاية لا تنتج أشجارها إلا ما قيمته 5 بالمائة من المنتج الإجمالي، منها مليون

تأتي في مقدمة تلك المحاصيل التي تتميز بها المنطقة؛ شعبة البطاطا والخضر على اختلاف أنواعها، التي تشتهر زراعتها عبر سهل العامرة والعبادية الممتد على مساحة تفوق الـ 8 آلاف هكتار، وسهل جندل بالجهة الشرقية للولاية. واستنادا للمدير الولائي للمصالح الفلاحية، فقد بلغ حجم المنتوجات من الخضر والفواكه نحو مليون و700 قنطار على مساحة تقدر بـ 37500 هكتار، في حين بلغ منتوج البطاطا 6 ملايين و900 قنطار على مساحة مغروسة بلغت 29 ألف هكتار. وأوضح المتحدث أن ولاية عين الدفلى تساهم بقيمة 30% من المنتج الوطني لضبط السوق والحيلولة دون اختلال الأسعار، رغم ارتفاعها هذه الأيام، حيث تجاوزت سقف الـ 60 دج للكيلوغرام

أحمد كروم والي بسكرة يؤكد: كل الإمكانيات متوفرة لمضاعفة الإنتاج الفلاحي

مشيرا إلى تسطير برنامج يهدف إلى مواصلة المسار قصد تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان المواد الغذائية.

من جهته، جدد عيسى دربالي، مدير المصالح الفلاحية دعوته لجميع الهيئات الداعمة للفلاحين، لتنسيق الجهود والنهوض بالتنمية الزراعية، لاسيما أننا مع بداية الموسم الفلاحي، مؤكدا أن هذا النشاط يهدف إلى توعية الفلاحين والمنتجين وإطلاعهم على مختلف مصالح الإرشاد الفلاحي، مضيفا أن اختيار شعار هذا العام «الاستثمار في المعرفة من أجل أمن غذائي مستدام» يهدف إلى أهمية رفع التحدي والرقى بقطاع الفلاحة، مؤكدا أن الفرصة مواتية للتعرف على كل المؤسسات، التقنية والإدارية والمالية التي ترافق الفلاحين، وهي متواجدة في هذا اللقاء ومستعدة لتقديم خدماتها للمنتجين والفلاحين والمربين، من تحقيق الأمن الغذائي بصفة دائمة، مشددا على أن استعمال التقنيات الحديثة، عملية مهمة خاصة الاستعمال العقلاني للمياه والأسمدة، وانتقاء البذور الجيدة واختيار مواد المعالجة الكيميائية المناسبة، من أجل منتج ذو نوعية رفيعة.

نور الدين ع

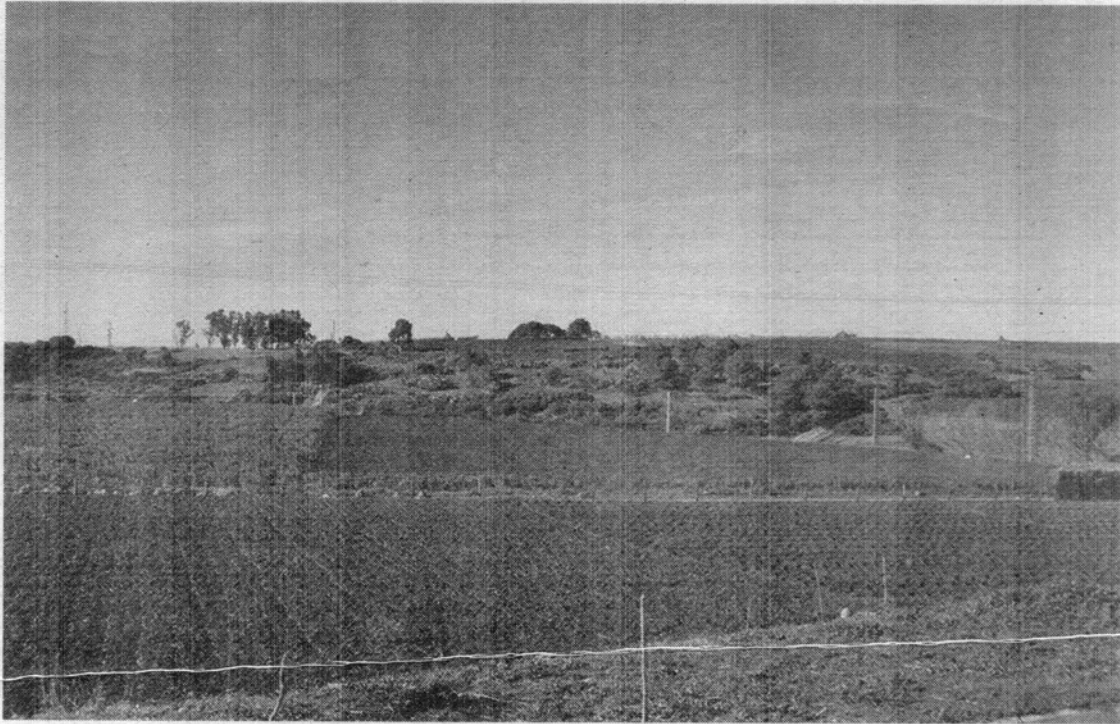
أكد أحمد كروم والي بسكرة، أول أمس، على أهمية مرافقة الفلاح من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع الشعب الفلاحية، وقال رئيس الهيئة التنفيذية أنه حريص على الاطلاع عن كثب على وضعية الفلاح والاستماع لانشغالاته، مذكرا بأن المنطقة تزخر بالكثير من المؤهلات التي تراهن عليها الدولة للخروج من التبعية للخارج في مجال توفير الغذاء للمواطنين عبر الوطن.

ذكر الوالي أن هذا الأمر يتطلب جهدا كبيرا جدا، من خلال مرافقة الفلاح وتشجيعه لتطوير الإنتاج ومضاعفته. وقال في معرض كلمته، خلال اللقاء المخصص للإرشاد الفلاحي، «أن بلادنا كانت تستورد الكثير من المواد الغذائية، أما اليوم فإن السلع مكدسة بالأسواق ومتواجدة بوفرة»، مشيرا إلى مشاتل البذور المتواجدة ببسكرة، التي سمحت بتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، مشيرا إلى أن عاصمة الزيبان تزود ولايات الوطن بالخضروات بنسبة 45 بالمائة من الإنتاج الوطني، مشددا على أهمية مساهمة كل المتعاملين في تكاتف الجهود لمساعدة الفلاح وتسهيل مهمته، قصد زيادة الإنتاج بهذه الولاية الواحاتية، مؤكدا أن كل الإمكانيات متاحة للوصول إلى نسبة 60 بالمائة من الإنتاج الوطني،

من أجل التنبيه لكيفية وفترة استخدام المبيدات الحشرية المفتشية الولائية للصحة النباتية بعنابة تعاين حقول الحمضيات

■ العملية تهدف إلى تحسين المنتج الزراعي ووفرته

تبذل مصالح المفتشية الولائية للصحة النباتية في ولاية عنابة جهودا مكثفة عبر مختلف المستثمرات الفلاحية ببلديات الولاية، خاصة الريفية منها، وحقول الأشجار المثمرة، من أجل تنفيذ برنامج ميداني لمراقبة الوضعية الصحية لمختلف المنتجات الزراعية، ضمانا لمنتج فلاح جيد كما ونوعا في إطار تنفيذ تعليمات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.



■ وهيبة.ع

الفلاحية، علما أنه لا بد من التخلص من الثمار المصابة المتساقطة، وهو الأمر الذي لا يتم القيام به عبر عديد المساحات الفلاحية، ما ينعكس بشكل سلبي للغاية على نوعية الثمار لاحقا.

تجدر الإشارة أن عديد الشعب الفلاحية الأخرى تعرف توافدا لأعضاء مفتشية الصحة النباتية على غرار مزارع البطاطا، التي تعرف حاليا معاينة واسعة من أجل ضمان منتج مقبول يصل للمستهلك الذي يشتكي دوما من نوعية الخضر والفواكه الرديئة، علما أن الإمكانيات المادية لمصالح المفتشية تبقى تعرف نقصا وعجزا يتطلب الدعم من الجهات الوصية، خاصة أن المنطقة تشهد وفرة في الإنتاج إلا أن عدم الاستقرار في السنوات الأخيرة يتطلب المزيد من الجهود لتحصيل جيد.

بيع الفواكه في أسواق عنابة. وتعتبر مهام أعضاء المفتشية الولائية للصحة النباتية هامة للغاية من أجل وضع حد للتجاوزات السالفة الذكر، عن طريق توعية الفلاحين بنوعية وكمية رش المبيدات الحشرية وكيفية التعامل مع الطفيليات التي تهدد منتوجاتهم من الحوامض، أهمها ذبابة الحوامض التي تصيب أكثر من 200 نوع من الأشجار المثمرة، أهمها أشجار البرتقال والليمون، حيث تتسبب في السقوط المبكر للثمار. في هذا الإطار يتم النصيح باستعمال المصائد ذات الهرمونات الجنسية لمراقبة الطيران الأول للذكور وعند وقوع الحشرات في المصيدة، يتم استخدام مبيدات مرخصة ممزوجة بجاذب غذائي للتخلص نهائيا من هذه الحشرة التي تتسبب في كساد أطنان من الحوامض سنويا بالمستثمرات

■ عاين أعضاء المفتشية الولائية للصحة النباتية من متخصصين ومهندسين نباتيين حقول الحمضيات عبر عديد المستثمرات الفلاحية المنتشرة عبر بلديتي الحجار والبوني، وغيرها من البلديات في إطار الخرجات التفتيشية الميدانية. وتهدف هذه العملية لتحديد نوعية الطفيليات التي تهدد منتوج الحمضيات وكيفية محاربتها من أجل تحقيق منتج نوعي في غضون السنة الجارية، علما أن السنة الفارطة عرفت وفرة مسبقة النظير لمنتوج الحمضيات الذي تميز بكونه جيد نوعيا، غير أنه تم تسجيل تجاوزات تميزت في تواجد آثار مبيدات حشرات خطيرة على كميات من هذه الحمضيات التي غصت بها خانات

مدير الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية،
شريف بن حبيلس لـ "البلاد":

"التعويض عن الكوارث الطبيعية ومرافقة الموالين"

■ أكثر من 21 مليون دينار تعويضات للمؤمنين
ضد الاخطار والأمراض

دعا المدير العام للصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، شريف بن حبيلس الى ضرورة إعادة النظر في سياسة دعم الدولة للفلاحين، معتبرا أن التأمين ضروري لتنمية القطاع الفلاحي خاصة بعد الخسائر المادية التي ألحقها داء الحمى القلاعية بالموالين والكوارث الطبيعية التي تسببت في إتلاف نسبة معتبرة من الغطاء النباتي والحيواني. وقال بن حبيلس في تصريح لـ "البلاد"، إنه تم إحصاء أكثر من 163 مربيا على مستوى الصناديق الجهوية. كما تم تعويض أكثر من 21 مليون د.ج. لمؤمنين ضد الأخطار والأمراض، معتبرا في سياق حديثه أن هذه النسبة ضئيلة مقارنة بالمربين الذين يملكون عقود تأمين. ودعا المتحدث الى ضرورة مرافقة المربين وتقديم المساعدة لتفادي انتشار الأمراض التي تهدد الحيوانات الى جانب إنشاء عقود تأمين ضد الكوارث الطبيعية خاصة ونحن على مشارف دخول فصل الشتاء التي تكثف فيه الفيضانات وتؤدي غالبا الى إتلاف المحاصيل وتتسبب في نفوق الحيوانات. وذكر بن حبيلس أن عدد زبائن الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي - وهو اول شركة تأمين فلاحي في الجزائر - 158.000 زبون ويشغل قرابة 2500 موظف حيث تسعى التعاضدية لضمان المرافقة الجيدة لضمان نتائج إيجابية بعيدة عن كل المغالطات التي تدخل هذا القطاع في دوامة من المشاكل. كما عرض الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي، جديد خدمات وإنتاج الصندوق متمثل في التعويض عن الأضرار التي تصيب تجهيزات الإنتاج في المجال الصناعي والذي يعرض الصندوق بشأنه خدمة جديدة تتعلق بـ"التعويض عن الأضرار التي تصيب تجهيزات الإنتاج الصناعي وكذا التعويض عما فات المنتجين من أرباح جراء تعرض هذه التجهيزات لأضرار.

هدى. ح

ب30 شركة تنشط في عدة مجالات

فرنسا تشارك في صالون تربية الحيوانات والمعدات الزراعية

تشارك شركات فرنسية لتربية الماشية وصناعة الآلات الزراعية الفرنسية في الطبعة الأولى لصالون تربية الحيوانات والمعدات الزراعية «سيما سيبسا» الذي ستجرى فعالياته في الفترة الممتدة من 04 إلى 07 أكتوبر 2016 بقصر المعارض «صافكس».

■ أسامة سبع

المتخصصة في قطاع الخضر من حصاد الثعبنة والتغليف.

الماشية، وسيستضيف الجناح الفرنسي كلا من AXEMA (اتحاد صناعة المعدات الزراعية)، BCI (بريتاني التجارة الدولية) وINTERBEV، والفرنسية للحوم، هي مرة أخرى شركات فرنسا على جناح سيبسا-سيما، وسوف تستضيف هذه الطبعة الثانية للمرة الأولى منطقة أورا «أوفيرني رون ألب»، حيث سيحتضن الجناح 30 شركة فرنسية لتقديم المعدات والتكنولوجيا في العديد من القطاعات، على غرار معدات متخصصة في الثروة الحيوانية، لحوم الدواجن والأبقار والأرانب والمسالخ ووحدات القطع والنظافة والعلف الحيواني، الماشية واللحوم وعلم الوراثة البقري، شتلات الفاكهة الحضانة، المعدات الزراعية، التربة، والنقل، والموزعات، الأجهزة

يعتبر هذا الصالون مرجعا لممولي قطاع الزراعة وتربية الحيوانات، وسيكون أكبر صالون احترافي مخصص لتربية الحيوانات والمعدات الزراعية في إفريقيا، حيث أكد بيان للسفارة الفرنسية بالجزائر أن الجزائر أطلقت مخططا لدعم التنمية الزراعية «2015-2020»، بهدف تطوير الإنتاج الوطني، حيث توجد عدة مشاريع في طور الإنجاز، إضافة إلى وضع سياسة ترقيّة وتحفيز لميكانيزمات تطوير الزراعة في الجزائر، وتعتبر الثروة الحيوانية من أولويات الحكومة، من خلال تجديد الثروة الحيوانية وتحديث مزارع الماشية، وإنشاء مزارع متكاملة في قطاع الثروة الحيوانية وتسمين

من أجل تشجيع السياحة وخلق مناصب شغل

7 غابات تترع على مساحة 90 هكتارا سيتم فتحها للاستجمام في سيدي بلعباس!

الغابات من حيث الطابع الأخضر والمناظر هي غابة «البوسكي» في بلدية سيدي بلعباس، بمساحة تزيد عن 6 هكتارات، وغابة «بوحريز» في بلدية «العمارة» بمساحة قدرها 16 هكتارا، إضافة إلى غابة «سيدي الزواوي» في بلدية «بوخنفس» التي تقدر مساحتها بـ 10 هكتارات، ناهيك عن غابات واقعة في جنوب الولاية كغابة «مولاي سليسن» بمساحة تقدر بـ 15 هكتارا وغابة «سيدي نافع» في بلدية «مرين» في مساحة 17 هكتارا و«جبل رفاس» في بلدية «تلاغ» المساحة المستغلة قدرها 19 هكتارا وغابة «الضاية» بـ 9 هكتارات.

ع. صاولي

المرافق، التي يفترض أن تضمها مثل هذه الغابات، والتي ستسمح بخلق مئات مناصب العمل ودعم الحظيرة السياحية للولاية وكذا الحفاظ على الثروة الغابية، حيث يرخص للمستثمر الخاص باستغلال الغابة لمدة 20 سنة قابلة للتجديد، بينما تبقى محافظة الغابات تحتفظ بسلطة رقابة تسيير واستغلال مثل المساحات وفق ما يلائم إطارها الطبيعي كمنع استعمال الاسموت المسلح والاكتفاء باستعمال الخشب و«الراتنج» في تشييد مختلف المرافق (الأكشاك، المطاعم وغيرها من المرافق)، هذه المناطق المعنية بخلق غابات الاستجمام، والتي تتميز عن غيرها من

أتمت محافظة الغابات لولاية سيدي بلعباس، عملية دراسة إنشاء 7 غابات استجمام في مختلف أقاليم ولاية سيدي بلعباس، بمساحة إجمالية تزيد عن 90 هكتارا، والتي حظيت بموافقة المديرية العامة للغابات، على أن يودع الملف على مستوى الأمانة العامة للوزارة الأولى من أجل المصادقة عليه، قبل طرحه للاستغلال من قبل المستثمرين الخواص وفق دفتر شروط، والتزام بمخطط التهيئة والتوجيه المعد من قبل المحافظة الولائية للغابات، الذي يفرض خلق فضاءات التسلية واللعب للأطفال، خدمات، حدائق، بحيرات اصطناعية وأحواض مائية وغيرها من

بلدية الولجة بسطيف اتهامات لفلاحين بتجفيف الآبار والتسبب في أزمة ماء

يلجؤون للمضخات القوية من أجل سحب المياه، ما جعل العديد من الأنقَاب تعجز عن تلبية حاجيات الزبائن، كما أن أغلب الينابيع والحنفيات العمومية، غير مراقبة وقد تتسبب في الإصابة بالأمراض المتنقلة عبر المياه، ويضطرون لقطع مسافات طويلة من أجل الوصول إليها، في ظل تردّي وضعيّة أغلب الطرقات.

مصدر مسؤول من بلدية الولجة، كشف عن تسطير برنامج استعجالي، تضمن تسخير صهاريج تابعة للبلدية، مع وضعها تحت تصرف سكان العديد من المناطق والتجمعات السكانية، يتم ملؤها من خزانات تقع ببلديات مجاورة، على غرار حمام السخنة و الطاية، قصد الحد من ظاهرة العطش وتمكين السكان من التزود بحاجتهم من المياه الصالحة للشرب. و لجأت مصالح البلدية حسب نفس المصدر، إلى حل مؤقت يتمثل في ربط الخزان الرئيسي بأحد أنقَاب الخواص، قصد المحافظة على الحد الأدنى من تزويد هذه المناطق مرة كل خمسة أيام.

رمزي قيوري

طالب سكان بلدية الولجة الواقعة شرق سطيف، بضرورة حفر أنقَاب جديدة، قصد ضمان توينهم بالمياه الصالحة للشرب بشكل دوري، على إثر انخفاض منسوب المياه وتراجع أيام التزويد إلى مرة في كل خمسة أيام، مؤكدين بأنهم تضرروا كثيرا بسبب العجز المسجل، سواء تعلق الأمر بالولجة مركز أو القرى المحيطة بها، على غرار سي حمّانة وبئر الجير، ما اضطرهم للاستنجد بأصحاب الصهاريج من أجل تلبية حاجتهم من المياه، لكن ارتفاع هذه الأخيرة وبلوغها أسعار قياسية فاقت 1200 دج أثقل كاهلهم.

وقام السكان بمراسلة مصالح البلدية وكذا مديرية الموارد المائية، قصد التطلع إلى برمجة حفر أنقَاب جديدة وتخصيص مبلغ مالي للعملية، لأن العجز مسّ أزيد من 8 آلاف نسمة، بعد أن تلقوا معلومات من البلدية، مفادها جفاف بعض الأنقَاب التي تزود مختلف المناطق بالولجة، ما يجعل منسوب الضخ يتراجع إلى أدنى مستوياته.

كما اشتكوا بأن بعض الفلاحين، يستعملون بعض الأنقَاب و المياه الصالحة للشرب في السقي، و

تخصيص 196 ألف هكتار لزراعة الحبوب بسطيف الرهان على مياه السدود لإنقاذ الموسم من شبح الجفاف

الغرض، بكل من سطيف وعين ولمان وبوقاعة وصالح باي ورأس الماء والعلمة والبحيرة وعين أزال.

تجدر الإشارة إلى أن سطيف خصصت لهذا الموسم الفلاحي 196 ألف هكتار من أراضيها الفلاحية لزراعة الحبوب بكل أنواعها، لاسيما منها القمح بنوعيه الصلب واللين، وكذا الشعير، وبعض أنواع البقول، مع الاعتماد بشكل كبير على ما تجوده به السماء من أمطار، وهو ما كان له أثر سلبي على المحصول هذا العام، بسبب الجفاف الذي ضرب المنطقة ويأمل من سدي الموان وذراع الديس اللذين يجري التحضير لانطلاقهما قريبا في الخدمة، ويدخلان في إطار المشروع الضخم للتحويلات المائية الكبرى لمنطقة الهضاب العليا، أن يضمن سقي أكثر من 36 ألف هكتار، مما يخفف من الآثار السلبية للجفاف بالولاية التي تعرف نسبة تساقط ضعيفة، وتعتمد أساسا على العواصف الثلجية في توفير المياه.

سطيف: نور الدين بوطغان

أكد مصدر من إدارة تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية سطيف، أن فروع التعاونية شرعت، منذ بداية الشهر الجاري في عملية تزويد فلاحي الولاية ببذور القمح بنوعيه الصلب واللين وكذا الشعير وهذا بمناسبة انطلاق موسم الحرث والبذر 2017 / 2018.

وأشار إلى أن التعاونية تزودت بحوالي 150 ألف قنطار من البذور من فلاحي الولاية، وحتى من ولايات أخرى، حيث تتوفر حاليا على مخزون يقدر بـ 112 ألف قنطار من القمح الصلب، منها 80 ألف قنطار من فلاحي الولاية، و20 ألف قنطار من القمح اللين، منها 10 آلاف قنطار من ولايات أخرى، فيما بلغت كمية الشعير 20 ألف قنطار، وهو مخصص في معظمه للمناطق الجنوبية للولاية وطمأنت إدارة التعاونية كل الفلاحين بتوفر البذور، بما يسد حاجياتهم ويفوق ذلك.

وقد خصصت التعاونية عدة نقاط لبيع البذور، حيث يجد الفلاحون الحبوب بكميات كافية في المراكز الثمانية التي افتتحت لهذا

حسب نشرية خاصة للديوان الوطني للأرصاد الجوية أمطار رعدية تتجاوز 40 ملم تضرب 11 ولاية شرقية

ستشهد، اليوم، الولايات الشرقية للوطن أمطارا غزيرة مصحوبة برياح على وقع الرعود مع تراجع في درجات الحرارة على هذه المناطق، أين تتجاوز كمية الأمطار 40 ملم محليا. وأفادت نشرية خاصة للديوان الوطني للأرصاد الجوية أن الولايات الشرقية على موعد مع سقوط أمطار غزيرة مصحوبة برعود إلى غاية مساء اليوم، وتوقعت ذات المصالح أن تصل أو تتعدى كمية الأمطار 40 ملم محليا. وأضافت ذات النشرية أن الولايات المعنية تتمثل في: الطارف، عنابة، سكيكدة، سوق أهراس، قالمة، قسنطينة، ميلة، أم البواقي، باتنة، خنشلة وتبسة. وأفادت ذات النشرية أن الأمطار قد تساقطت منذ أمس وتمتد إلى غاية مساء اليوم. **أمينة داودي**

